العدد (1915) السنة الثامنة - السبت (25) أيلول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

سفير النوايا الحسنة للتنوع البيولوجي

... لقد مزقوا شبكة الحياة

□ نيويورك / انتر بريس سيرفس

إذا كانت مأساة الانسكاب النفطي في خليج المكسيك قادرة على تنبيه العالم إلى شيء ما فهو أن سلامة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية ليست مفهومهما مجردا في جعبة العلماء ومراكز بحوثهم، أو أنشطة لحماية الحيوانات الأليفة رغم أهميتها. التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية السليمة هي الأسس الحيوية للمجتمع البشري.

لقد ثبت أن إنتاج الغذاء الطاقة في البر والبحر، وكذلك الطب والسياحة والعقارات والصناعات والكثير غيرها، هي كلها معرضة لتداعيات تدمير النظم البيئية البحرية والبرية الجاري.

ومع ذلك، وفي حين تطور مفهوم الارتباط الوثيق بين التنوع البيولوجي ورفاه الإنسان الآن أكثر من أي وقت مضى، فما زالت أخبار الجهود الدولية المبذولة ميدانيا للحفاظ على التنوع البيولوجي في العالم، قاتمة وداكنة. فالواقع أن البشرية تواصل تمزيق شبكة الحياة التي نعتمد عليها جميعا للبقاء، بل وبمعدلات مثيرة للقلق العميق المتنامي، فيما يفتقر العالم، إلى حد خطير حقا، إلى القرارات والأعمال الواجبة لمعالجة هذه الأزمة العالمية.

قد يُعزى فشلنا في العمل إلى حد ما إلى المفهوم الخاطئ القائل بأن الحفاظ على التنوع البيولوجي في العالم هو قضية إرث تُعالج في المستقبل. لكن النتائج التي توصل إليها التقرير الثالث لمشهد التنوع البيولوجي في العالم (GBO٣)، وهي الدراسة التقييمية الرئيسية الصادرة في مايو/ أيار الأخير في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، تأتي لتهدم مثل هذا المفهوم الخاطئ.

فاستنادا إلى ١٢٠ تقريراً وطنياً من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية القانونية الفريدة من نوعها والرامية إلى حماية الحياة على الأرض، يحذر التقرير أن نظمنا الإيكولوجية، ما لم يتم العمل جماعيا، تقترب من نقطة التحول الكفيلة بتعريض حياة الإنسان وسبل عيشه لخطر تدهور لا رجعة فيه بل والانهيار، ناهيك عن خدمات وموارد لا غنى عنها ولا تعوض مثل الهواء والمياه وخصوبة التربة وسلامة المناخ.

ففي حين يتعرض الفقراء لمثل هذه الأخطار بصورة خاصة، فالواقع أن لا أحد على الأرض في مأمن من الآثار السلبية لإزالة الغابات، وانقراض الأنواع، وتدمير الشعاب المرجانية، وفقدان بحيرات المياه العذبة، وتحمض المحيطات.

وكمثال، يقدر أن نحو مليار شخص في البلدان النامية يعتمدون على الأسماك كمصدر أساسي للغذاء. ومع ذلك، فيعاني ٨٠ في المئة من مصائد الأسماك في العالم من الاستغلال التام أو المفرط والجائر.

فكما أعلن علماء البيولوجيا في جامعة ستانفورد، كاليفورنيا، فإن "التفكير في أن النمو الاقتصادي لا يرتهن بسلامة البيئة، وأن البشرية يمكنها بالتالي توسيع اقتصادها المادي إلى ما لا نهاية، هو من قبيل الوهم الخطير".

لذلك، فسيكون في مقدور أجيال المستقبل من العالمين المتقدم والنامي تلبية احتياجاتهم من الطعام والطاقة والأمن، فقط من خلال التنمية المستدامة. لقد تعرفنا على الضغوط الرئيسية المتزايدة التي تقف وراء فقدان التنوع البيولوجي: تغير الموائل، والإفراط في الاستغلال، والتلوث، والأنواع الغريبة الغازية، والتغيير المناخي. وفي المقابل، يعتبر الالتزام والمشاركة والتعليم حلفاء أقوياء ضد هذه التهديدات.

لم يعد هناك مفر. فقد أصبح الالتزام العميق وإتخاذ الإجراءات المتضافرة على مستوى الدول لحماية المناطق الايكولوجية البحرية والأرضية أمرا حتميا للإسهام في وقف بل وحتى عكس هذه الاتجاهات التي يجب أن تكون محظورة.

هذا ويشهد خريف هذا العام فرصتين هامتين لخلق نموذج جديد للاستجابة لتحديات التنوع البيولوجي.

ففي ٢٢ سبتمبر/ أيلول بمناسبة الاحتفال بالسنة الدولية للتنوع البيولوجي، ستتاح لزعماء العالم فرصة فريدة لصياغة وتنفيذ إستراتيجية جديدة للتنوع البيولوجي، والمناداة بإدخال الممارسات المستدامة في استخدامات الأراضي والموارد، وزيادة المناطق المحمية في جميع أنحاء العالم، وتنفيذ الخطط الكفيلة بالتوفيق بين التنمية والحفاظ على البيئة.

وللمرة الأولى في الأمم المتحدة، سوف يجتمع رؤساء الدول والحكومات والمسؤولين لكافة الدول الأعضاء في المنظمة وعددها ١٩٢دولة، في مؤتمر رفيع المستوى يخصص حصرا لأزمة التنوع البيولوجي. وسيعقد اجتماع قمة بشأن التنوع البيولوجي في ناغويا في ولاية أيتشي اليابانية.

ومن المقدر أن تعتمد الدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي هذه الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة من ٢٠١١-٢٠٢٠، والتي تنص على أهداف جديدة لعام ٢٠٢٠ ورؤية جديدة للتنوع البيولوجي لعام ٢٠٥٠

ولا شك أن نجاح هذه الجهود يتطلب التزاما كاملا من جميع الدول..

لقد أعرب الرئيس أوباما عن التزامه القوي بمعالجة الأزمة البيئية في العالم. وقال في قمة الأمم المتحدة للمناخ في كوبنهاغن أن "... مسؤولياتنا هي أن نترك لأطفالنا وأحفادنا كوكبا أنظف وأكثر أمانا".

ونظرا لأن هذه الاتفاقية هي أكثر اتفاقيات التنوع البيولوجي شمولا حتى الآن، فقد تتيح للرئيس أوباما الوفاء بهذه المسؤوليات وإلهام الالتزام المتجدد للمجتمع العالمي.

نحن نحث الرئيس أوباما على السعي بلا هوادة لإنهاء عملية تصديق الولايات المتحدة الكامل على الاتفاقية.

لنتطلع إلى اللحظة التي تنضم فيها الولايات المتحدة لأبطال التنوع البيولوجي وتكرس نفسها لصون وحماية الحياة على الأرض.

×ادوارد نورتون، سفير النوايا الحسنة للتنوع البيولوجي

العالم الثالث يناضل لوقف سرقة موارده الجينية

الدول الصناعية، قراصنة التنوع الحيوي

□ هيليري أفريل باريس / (آي بي إس)

كثفت البلدان النامية نضالها للحد من عمليات القرصنة البيولوجية التي تمارسها الدول الصناعية على مواردها الجينية الحيوية، في ضوء قرب انعقاد المؤتمر الدولي لاتفاقية التنوع البيولوجي في أكتوبر في اليابان.

وحذر الخبراء أن الدول الصناعية وشركاتها تواصل ممارسة القرصنة البيولوجية ونهب مصادر تنوع مختلف أشكال الحياة، دون الاكتراث بأهداف عام التنوع البيولوجي ٢٠١٠ الذي أقرته الأمم المتحدة أو بالجهود التي بذلت على مدى ١٧ عاما على إبرام اتفاقية التنوع البيولوجي في مؤتمر "قمة الأرض" في ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو.

فدفعت عمليات القرصنة هذه الباحثين والناشطين لصياغة مصطلح "سرقة الموارد الجينية" على ممارسات كبرى الشركات العالمية الغربية الأصل، الهادفة لضمان "احتكارات خاصة مربحة من خلال تطويق وإفشال مطالبات براءات الاختراع على الجينات والنباتات والمعارف التقليدية ذات الصلة في أفريقيا"، وفقا للمركز الأفريقي للسلامة الإحيائية ومقره في جنوب أفريقيا.

ومن المقرر أن يأتي وضع نظام دولي جديد لتنظيم الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع والفوائد-وهو النظام الذي اقترح لأول مرة في عام ٢٠٠٢- على قمة جدول أعمال الاجتماع العاشر لاتفاقية التنوع البيولوجي في ناغويا، اليابان، في الفترة ١٨-٢٩ أكتوبر ٢٠١٠.

ويذكر أن قضية سرقة الموارد الجينية ليست بجديدة. فعلى سبيل المثال وفقط من باب ذكر بعض الحالات دون غيرها، سجلت شركة "بايير" الألمانية العملاقة للأدوية في عام ١٩٩٥ براءة "اختراع" سلالة البكتيريا في بحيرة "رويرو" في كينيا، لتصنيع دواء "غلوكوبي" (Glucobay) لمعالجة السكري من الدرجة الثانية.

وبدورها، سجلت شركة "ميرك" المنافسة لها في عام ١٩٩٧ براءة "اختراع" مضاد للفطريات من روث الزرافة في ناميبيا. كما سجلت شركة "بايوتيك" الكندية في عام ١٩٩٩ براءة "اختراع" بذور من عائلة الزنجبيل، أعتاد المعالجون التقليديون الكونغوليون على استخدامها منذ زمن بعيد لعلاج العجز الجنسي. والقائمة طويلة.

فصرحت كريستيناسويديرسكا، باحثة القرصنة البيولوجية بالمعهد الدولي للبيئة والتنمية ومقره لندن، "ان المشكلة تكمن في عدم وجود نظام لرصد القرصنة البيولوجية".

وشرحت أن "المنظمات غير الحكومية تشن بين حين وآخر حملات بشأن حالة ما من حالات القرصنة البيولوجية، لكنه من الصعب تحجيم مدى ممارستها واستغلالها من قبل صناعات المنتجات الصيدلية والأدوية العشبية والبذور الزراعية والأغذية والعمليات الصناعية".

أيا كان الأمر فلا تقتصر المشكلة على أفريقيا وحدها حيث "تتوفر للسكان الأصليين المعرفة اللازمة سواء بأنواع العلاج والدواء أو بالمحاصيل"، وفقا للباحثة.

هذا وتستولي عمليات سرقة الموارد البيولوجية التي تمارسها الشركات الغربية، على علاجات وأودية سبق وأن أعدها المعالجون التقليديون ولمت هذه الشعوب الأصلية بها منذ قديم الزمن، ثم تدعي الشركات أنها ملكها بل وبحقوق حصرية لاستخدام مكوناتها وتسجيل براءاتها في حين تفتقر الشعوب الأصلية الأفريقية إلى القدرات المؤسسية والتنظيمية الكفيلة بحماية معارفها.

هذا ولقد وقعت ١٩٢ دولة والاتحاد الأوروبي ككتلة على اتفاقية التنوع البيولوجي التي تهدف إلى ضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناجمة عن الموارد الجينية، ضمن أمور أخرى، فيما صادقت معظم الدول عليها لتصبح إلزامية قانونا.

فعلقت الباحثة كريستينا سويديرسكا قائلة أن "المشكلة هي أنها (الشركات والدول الصناعية) قد قامت بالفعل بجمع الكثير من هذه الموارد، وتوجد الآن في بنوك الجينات أو الحدائق النباتية في دول الشمال. ويصعب معرفة ما يجري حتى تقوم بتسجيل براءات "اختراعها".

وشددت على حتمية أن يشمل النظام الدولي بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع والفوائد ضمان حقوق المعرفة التقليدية.

لكن الدول الصناعية "تعارض بشدة" إدراج المعارف التقليدية في النظام الجديد ما يعني اضطرار البلدان النامية لخوض معركة شاقة جديدة لحماية مواردها الحيوية ومعارف أهاليها التقليدية.

بمعدل طفل كل ٢٠ ثانية

١،٨ مليون طفل يلقون حتفهم بسبب المياه القذرة

□ ستوكهولم /ثاليف ديين / آي بي إس

– يمكن تلخيص مداولات مؤتمر المياه الدولي في ستوكهولم، في مجرد كلمتين: "المياه القذرة".

فقد تناولت مناقشات هذه الدورة السنوية العشرين لأسبوع المياه العالمي الذي نظمه معهد استوكهولم الدولي للمياه، تناولت أسباب الدمار الواسع النطاق والضار بالبشر جراء المياه الملوثة التي تحصد عددا من الأرواح يتجاوز عدد ضحايا كافة أشكال العنف بما في ذلك الحروب، وفقا للأمم المتحدة.

فتحت شعار المؤتمر "الاستجابة للتغيرات العالمية: نوعية المياه"، دارت المناقشات في معظمها حول الملوثات والنفايات الصناعية والبشرية ومياه الصرف الصحي. وصرحت كلاريسا بروكله هورست، مديرة إدارة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بمنظمة رعاية الطفولة التابعة للأمم المتحدة "يونيسف"، أن نحو ١،٨ مليون شخص معظمهم من الأطفال دون سن الخامسة، يلقون حتفهم، سنويا، بسبب أمراض الإسهال الناجمة عن المياه القذرة، أي بمعدل طفل كل ٢٠ ثانية. ويعني هذا الرقم أيضا أن أكثر من نصف أسرة المستشفيات في العالم يشغلها مرضى يعانون من أمراض ناجمة عن المياه الملوثة.

وإذا لم يكن هذا كافيا، فإليك الإحصاءات المذهلة المقدمة من معهد ستوكهولم الدولي، ومنها أنه يجري قذف نحو مليوني طن من النفايات البشرية في المجاري المائية، يوميا، إضافة إلى ٧٠ في المئة من النفايات الصناعية في البلدان النامية، التي تلقى في مجاري المياه، بدون معالجة، لتلوث إمدادات المياه الصالحة للاستعمال.

يضاف إلى هذا وذاك ما ذكرته الدكتورة ريتا كولويل، الحائزة على جائزة ستوكهولم للمياه لعام ٢٠١٠، من أن التقصير في معالجة قضية نوعية المياه، وما يصاحبها من التغييرات المناخية، يمكن أن يؤدي إلى تفشي وخيم العواقب للأمراض التي تنقلها المياه، مثل الكوليرا.

وأضافت ان العدوى من الأمراض المنقولة عن طريق المياه والطفيليات والبكتيريا والفيروسات تتسبب في خفض القدرة على العمل وأداء المهام اليومية الاعتيادية، مما يؤدي إلى الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي والحد من قدرات البلدان وإمكانياتها.

وشرحت ريتا كولويل، الأستاذ في جامعة ميريلاند، وكذلك في كلية الصحة بجامعة بلومبرغ بجامعة جونز هوبكنز، أن "المياه الصالحة للشرب في غاية الأهمية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي بل وحتى الأمن القومي".

وبدوره، حذر برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة في دراسة بعنوان "المياه المريضة" أن المياه القذرة تمثل أيضا عاملا رئيسيا في تزايد المناطق الميتة المجردة من الاوكسجين والتي أصبحت تظهر في البحار والمحيطات في كافة أنحاء العالم".

كما أفادت الدراسة أن أكثر من ٩٠٠ مليون شخصا يفتقرون إلى مياه الشرب المأمونة، فيما يقدر بنحو ٢،٦ مليار نسمة عدد الأهالي المحرومين من المرافق الصحية الأساسية.

هذا وتقترح الدراسة الأممية عددا من الحلول التي تشمل تحسين عمليات معالجة النفايات البشرية وتعميم أنظمة إعادة تدوير المياه، ومشروعات مياه الصرف الصحي التي تتطلب عدة ملايين أو مليارات من الدولارات.

أما معهد ستوكهولم الدولي، فيقترح طريقتين لمنع تلوث المياه والتخفيف منه. أولا، تطبيق "مبدأ الملوث يدفع" مع محاسبة الملوثين ومعاقبتهم. وثانيا، الإشهار عن الملوثين المسؤولين عن آثامهم الايكولوجية.

هذا وقد يكون من المفارقات أن تكون المناقشات الحامية التي جرت حول هذه القضية الحيوية أثناء المؤتمر، قد إدارت في مدينة ستوكهولم المصنفة في قمة مدن العالم من حيث إمدادات المياه ونوعيتها.

ولا شك أن ستوكهولم محقة في ذلك، وفقا لغوستا ليند مدير مؤسسة المياه التابعة لبلدية للعاصمة السويدية. فخلافا لما يحدث في معظم أنحاء العالم، "نحظى بإمدادات شبه غير محدودة من مياه الشرب النظيفة والعالية الجودة".

ويشار إلي أن هذه المؤسسة، التي توفر المياه العذبة لنحو ١،٢ مليون مستهلك، قد ابتكرت دورة إيكولوجية فعالة من خلال إعادة استخدام النفايات بعد معالجة مياه الصرف الصحي للمياه واستعمال الحمأة كسماد زراعي.

أفريقيا.. "الذرة البرتقالية" لإنقاذ الأطفال من العمى

□ بيتر بواز/وكالة انتر بريس سيرفس

بينت دراسة علمية أن "الذرة البرتقالية" قادرة على تحسين حياة ملايين الأفراد الذين يعانون سوء التغذية، بفضل توفير المزيد من فيتامين (أ) في نظامهم الغذائي، وهو الفيتامين الذي يتسبب نقصه المنتشر بين الفقراء في إصابة نحو ٥٠٠،٠٠٠ طفل بالعمى سنويا، والتعرض لأمراض أخرى بل والموت.

ويتوفر فيتامين (أ) في اللحوم والبيض والخضار الغامق الخضرة والبرتقال والفواكه عموما، وكلها سلع مكلفة للغاية بالنسبة للأهالي الفقراء، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تمثل الذرة المصدر الرئيسي للتغذية، وحيث يستهلك السكان كميات كبيرة من عصيدة الذرة البيضاء، بما قد يبلغ نصف كيلو للفرد يوميا.

ومراعاة لهذا التفضيل الغذائي التقليدي، ركز الباحثون على دراسة وزراعة الذرة البرتقالية اللون لاحتوائها كميات أكبر "بيتا كاروتين" وهي المادة التي يحولها جسم الإنسان إلى فيتامين (أ) أثناء عملية الهضم.

وبهذا "إكتشفت" دراسة أجريت مؤخرا برئاسة الدكتور ويندي وايت من جامعة ولاية آيوا، قسم علوم الأغذية والتغذية البشرية، مصدرا جديدا لفيتامين (أ) الحيوي.

وأجريت الدراسة في إطار برنامج هارفست بلس (HarvestPlus) تحت إشراف المجموعة الاستشارية لمركز البحوث الزراعية الدولية. وشكل البرنامج "كونسورتيوم" تابعاً للبنك الدولي ومكوناً من ١٥ مركز بحوث في أنحاء مختلفة من العالم، كلها متخصصة في تعزيز الإنتاجية الزراعية وخاصة في البلدان النامية.

وقام الباحثون بتقديم ثلاثة أنواع مختلفة من ثريد الذرة أحدها الذرة البرتقالية، لست نساء تتمتعن بصحة جيدة. فأثبتت الأبحاث أن نسبة تحويل مادة "بيتا كاروتين" المتوفرة في الذرة البرتقالية تتجاوز بمعدل مرتين تقريبا قدرة النوعين الآخرين علي توفير فيتامين (أ)

فقد صرح وايت: أن الدراسة أجابت على مصدر رئيسي للقلق في مجال ما يسمي "التقوية البيولوجية"، وأن منتجي البذور سرعان ما نجحوا في تعزيز محتوى البيتا كاروتين في الذرة، وأضاف أن الباحثين تحققوا من أن "البيتا كاروتين يمكن تحويله بيوليوجيا بالفعل إلي فيتامين (أ) في الجسم، بل وبنسبة تفوق كثيرا ما كان متوقعا".

هذا ويخطط برنامج "هارفست بلس" لإدخال هذا النوع من الذرة في عام ٢٠١٢ في زامبيا، حيث يضر نقص فيتامين (أ) بالأوضاع الصحية لأكثر من ٥٣ في المئة من الأطفال.

ومن المقدر أن توفر محاصيل الذرة البرتقالية ٣٠ في المئة من الاحتياجات اليومية من فيتامين (أ) للأطفال في سن ٢-٦ سنة، وكذلك ٤٠ في المئة من النساء في سن الإنجاب.

ونظرا لأن هذا النوع من الذرة ينمو أساسا في مناخ المناطق الشمالية، فيعمل الدكتور كيفن بيكلسي مع معهد زامبيا للبحوث الزراعية من أجل تكييف الذرة البرتقالية على أحوال البلاد المناخية.

وتقول بوني ماكلافيرتي، مديرة إدارة التنمية في مركز "هارفست بلس"، أن الذرة البرتقالية ستدخل إلى زامبيا، لكنها تتوقع أن تنتشر فوائدها لتشمل غيرها من دول المنطقة.

اليابان عقوبة الإعدام، على حبل المشنقة؟

□ طوكيو/ سوفيندريني كاكاوتشي

ترى هل حان الوقت لمعارضي عقوبة الإعدام في اليابان لأن يتنفسوا الصعداء الآن؟ ربما. فثمة مؤشرات توحي بقرب إلغائها في هذا البلد الذي أعتاد الحكم بالإعدام شنقا منذ عام ١٨٦٨ وحيث يؤيد ٨٥ في المئة من اليابانيين معاقبة المجرمين بالإعدام.

ما حدث هو أن وزارة العدل اليابانية، التي كانت من أشد المعارضين لتغيير قانون عقوبة الإعدام، قد أرسلت أول علامة مبشرة حين قرر وزير العدل الحالي كيكو تشيبا في أواخر أغسطس/ آب الترخيص لوسائل الإعلام بزيارة بعض ملحقات غرفة الإعدام. هنا بدأ الحديث عن قرب حذف العقوبة من القوانين اليابانية، بموافقة وزير العدل ذاته.

فما كان من تاكادا أكيكو، المتحدثة باسم كبرى الحركات اليابانية المعارضة لعقوبة الإعدام "منتدى ٩٠"، إلا أن سارعت بالإعراب عن تفاؤل منظمتها بهذه المؤشرات.

ومع ذلك، فقد دعت الناشطة للحذر قائلة أن كثيراً من التغييرات عادة ما تكون جزئية ومجزأة.

وكمثال، ذكرت بأن وزير العدل لم يسمح لوسائل الإعلام برؤية الغرفة الواقعة تحت غرفة التنفيذ "حيث تسقط أجسام المحكوم عليه محطمة وملطخة بالدماء. لقد تعمد المسؤولون إخفاء قسوة عملية الشنق، ما يعني أننا سنواصل مواجهة الصعوبات في جهود تغيير الرأي العام".

ويشار إلى أن اليابان عادة ما حكمت بالإعدام علي مرتكبي جريمتين أو أكثر من جرائم القتل، وأنها والولايات المتحدة هما الدولتان الوحيدتان الأعضاء في مجموعة السبع دول الصناعية (G٧) اللتان تنفذان أحكام الإعدام.

وعلى الرغم من الحملات الدولية ضد عقوبة الإعدام، واجه الناشطون مصاعب جمة على مسار إلغائها في اليابان. وما زالت هذه الصعوبات قائمة على الرغم من أن "منتدى ٩٠" الياباني المعارض لهذه العقوبة قد شاهد زيادة محسوسة في أعداد المنضمين إليه، من ٥،٥٠٠ لدى تأسيسه منذ عقدين إلى ٤،٠٠٠ اليوم.

يضاف إلي ذلك أن استطلاع الرأي الأخير الذي أجرته الحكومة اليابانية بّين أن ٨٥ في المئة من المواطنين يؤيدون عقوبة الإعدام. كما أضطر وزير العدل الأمر إلى تنفيذ حكمين بالإعدام في شهر يوليو/ تموز الماضي جراء الضغوط الاجتماعية والسياسية المكثفة التي مورست عليه على الرغم من موقفه المعارض لهذه العقوبة.

وبالمقارنة، بّين استطلاع مماثل أجرته وزارة العدل في ديسمبر٢٠٠٩ كانون أول أن ما يقرب من ٥٢ في المئة من اليابانيين يعتقدون أن المجرمين الذين يرتكبون جرائم بشعة، يجب أن يكفروا عنها في حياتهم. كما أعربت نسبة مشابهة من اليابانيين عن مخاوفهم من أن يؤدي إلغاء عقوبة الإعدام إلى زيادة في ارتكاب الجرائم.

في غضون ذلك، يتزعم نوبوتو هوزاكا، من الحزب الاجتماعي الديمقراطي والنائب البرلماني السابق، جماعة ضغوط (لوبي) متنامية لوقف تنفيذ أحكام الإعدام في اليابان وفرض عقوبات بديلة على المدانين، مثل السجن المؤبد وبدون إمكانية أطلاق سراحهم، إذ يجيز قانون العقوبات الياباني الإفراج المشروط عن المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة بعد ١٠ سنوات.